

# العمال الكردستاني يرفض الخروج من سنجار.. وبغداد: لن نسمح بمظاهر مسلحة

الجمعة 2 أبريل 2021 09:21 ص

جدد "حزب العمال الكردستاني" رفضه الخروج من مدينة سنجار في محافظة نينوى شمالي العراق، على الرغم من انتهاء المهلة التي منحها له السلطات العراقية للخروج من المدينة، بينما أوضحت قيادة العمليات العراقية المشتركة أنها لن تسمح لـ"حزب العمال الكردستاني" أو غيره بالوجود في سنجار.

ووفق بيان لا يعرف بـ"مجلس الإدارة الذاتية الديمقراطية لسنجار"، وهو الواجهة التابعة لتنظيمات "حزب العمال الكردستاني"، في مدينة سنجار 110 كيلومترات غربي الموصل، أكد الحزب أنه لن ينسحب من سنجار، وأن مهلة الحكومة العراقية التي انتهت في الأول من أبريل/نيسان جاءت بناء على طلب من تركيا.

وأضاف البيان الذي نشرته وسائل إعلام عراقية كردية أن "قرارنا واضح وهو المقاومة والدفاع عن حقوقنا وشعبنا".

من جانب آخر، أكد المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء "تحسين الخفاجي" أن السلطات العراقية لن تسمح بوجود المظاهر المسلحة في سنجار.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية "واع" عن "الخفاجي"؛ أن قوات الأمن لديها القدرة للسيطرة على المدينة، مشددا على أن الحكومة ماضية في تنفيذ اتفاق سنجار بين بغداد وأربيل، والذي يقضي بإخراج جميع القوات غير النظامية من المدينة، وإسناد مهمة حفظ الأمن لقوات عراقية.

وفي تصريح صحفي منفصل، قال "الخفاجي": "لن نسمح لـحزب العمال الكردستاني، ولا لغيره، بالوجود في سنجار"، مضيفا: "ولن نتعاون ونتعامل مع أي مجموعة داخل سنجار سوى القوات الأمنية العراقية والشرطة المحلية، وهذا ما تم الإقرار به في الاتفاق (اتفاق سنجار)".

والثلاثاء الماضي، حذر قائمقام سنجار "محما خليل" من احتمال قيام "حزب العمال الكردستاني" بتحويل الأسر الموجودة في المدينة إلى دروع بشرية، موضحا أن أهالي سنجار بدؤوا ينزحون مجددا باتجاه إقليم كردستان خشية اندلاع قتال.

وكانت قيادة الجيش العراقي قد أمهلت مسلحي "حزب العمال الكردستاني"، حتى الأول من أبريل/نيسان الجاري، لمغادرة المدينة، لبدء تطبيق الاتفاقية الموقعة منذ نحو 5 أشهر بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق، لحل مشاكل سنجار التي تعد أبرز المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل.

وتنص الاتفاقية على أن يتم حفظ الأمن في المدينة من قبل قوات الأمن الاتحادية بالتنسيق مع قوات البيشمركة، وإخراج كل الجماعات المسلحة غير القانونية.